الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض بلدان إتحاد المغرب العربي - نظرة تحليلية،إتستراجيات بديلة و تحديات-

أ.أبويكر قيوة أ.د مقدم عبيرات
جامعة الاغواط

تمهيد:

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار المباشر إلى الداخل، حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من موقع جغرافي متميز، و وفرة المواد الخام و عوامل الإنتاج لا سيما العمالة الرخيصة، كما أوضحت الدراسات العملية أهمية حجم السوق و إحتمالات تحقيق النمو كأحد العناصر المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن نمو الاستثمارات و استمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية و منها الدول المغاربية بصفة خاصة يتوقف في المقام الأول على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري السائد من ناحية الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية. و منه، فإن هذا المقال يهدف إلى الإجابة على التساؤل الآتي: ماهي وضعية الإستثمار الأحنبي المباشر في البلدان المغاربية كالجزائر و تونس و المغرب، و هل من إستراتيجيات بديلة، و ماهي التحديات التي تواجه إقتصادياتها ؟

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

بشكل عام، الاستثمار هو عبارة عن استخدام رأس المال في أنشطة اقتصادية محلية كانت أو أجنبية.

1- ماهية الاستثمار:

هو عبارة عن توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية و الكمالية للإنسان.

ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن التخلي عن الأموال التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة وذلك لفترة زمنية قد تطول أو قد تقصر وربطها بأجل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.[1]

ويعرف كذلك الاستثمار بأنه عبارة عن إنتاج وتكوين رأس المال بعد الخطوة الثانية بعد الإدخار في عملية تراكم رأس المال [2]

وهناك مفهوم آخر لا يختلف عن سابقه للاستثمار وهو أن هذا الأخير لابد وأن يكون قد سبقه الادخار.

وقد يفهم من الاستثمار أنه بمثابة اكتساب موجودات مالية، حيث أن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمير للأحوال على أنه مساهمة في الإنتاج الذي يضيف منفعة تكون على شكل سلع وخدمات حيث إذا كان المال عنصر إنتاج فلابد أن يكون مصدرا لطاقة إنتاجية جديدة أو موسعا لها. [3]

وكخلاصة بسيطة لما ورد من مفاهيم للاستثمار نستنتج أن هذا الأخير على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال أو السلع الإنتاجية المستعملة في عمليات الإنتاج ويبدو ذلك منطقيا إذ أن تحقيق جانب من الربح يعتبر أمرا هاما وضروريا لإبقاء المستثمرين على استثماراتهم القائمة ولدفعهم للمضي قدما في مواصلة إنجاز مشاريعهم الإنتاجية و الخدماتية وكذلك لتحفيزهم على الدخول في توظيفات مالية مستقبيلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن من شأن تبدل مختلف الظروف و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ذات التأثير على ربحية وأداء المشروع

المستقبلي، من شأنه أن يهدد المكتسبات و المنافع المتوقعة من جراء تنفيذ هذا الاستثمار، أي أن الاستثمار هو في نهاية المطاف عبارة عن استعمال لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل بغض النظر على شكل وكيفية استخدامه. (4)

2- الأشكال المختلفة للاستثمار:

إن كان الاستثمار يشكل عام وكما هو معروف في ميدان الاقتصاد الكلي يرتكز على محورين أساسين ألا وهما: المحور الحقيقي، وهو الاستثمار المباشر المنتج، و المحور الإسمي، وهو الاستثمار غير مباشر المتعلق بالاستثمار في السندات و الأوراق المالية فإننا في كلا المحورين هناك أنواع مختلفة للاستثمار: (5)

فبالنسبة للاستثمار المباشر (الحقيقي) هناك ثلاثة أنواع أساسية و هي:

- استثمارات التوسع: هي استثمارات تسمح للمشروع أو للاقتصاد القومي بأن يواجه تطور و نمو الطلب في القطاعات الديناميكية في الاقتصاد القومي، و يستلزم ذلك أن يوسع المشروع أو الاقتصاد القومي من طاقته الإنتاجية، وهذا لا يتحقق إلا إذا أضاف المشروع أو الاقتصاد القومي إلى رأس ماله الموجود أصولا إنتاجية جديدة.

- الاستثمار بالإحلال أو بالاستبدال: و هذا يعني استبدال التجهيزات الرأس مالية القديمة التي استهلكت طبيعيا أو اقتصاديا بتجهيزات جديدة. و هو لا يتضمن أية إضافة جديدة لرأس المال الموجود.

- الاستثمار بالتجديد: و هو مخصص لتخفيض النفقات و رفع الإنتاجية و إنتاج سلع جديدة، و يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المستجدة في عناصر الإنتاج و فنون الإنتاج الجديدة مكان سابقتها.

أما من الناحية المالية، تقسم عملية الاستثمار إلى نوعين:

- التوظيف المالي: و يتمثل في شراء الأصول المالية من أسهم و سندات، وهذا التوظيف قد يتعلق بشراء أصول جديدة نتيجة إصدار جديد، وقد يتعلق بشراء أصول سابقة في البورصة.

- شراء سلع رأسمالية قديمة: وخاصة الآلات و الأجهزة التي يمكن أن تستخدم لانتاج السلع الأخرى، فهذا النوع لا يمثل سوى مجرد إعادة قيود في جانب الأصول والخصوم لكل من ذمة المشتري و البائع، أي أن الاستثمار قد تحول هنا من حائز إلى آخر. و يعد من وجهة النظر الفردية توظيفا استثماريا يحقق لصاحبه عائدا دوريا ومتجددا، ولكن بالنسبة للاقتصاد الوطني لا يعني ذلك أنه عبارة عن زيادة في رأس المال الاقتصاد الوطني أو أن هناك استثمارا جديدا.

3- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مجموعة من المفاهيم و التعاريف تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر إما عن طريق اقتصاديين أو حتى عن طريق هيئات إقتصادية دولية نلخصها فيما يلي:

عرفت منظمة "الأنكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة دويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"(6)

وعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى غير الدولة الأم على أن يكون للمستثمر من الملكية تتيح له 10% من القوة التصويتية للإدارة"(7)

ويعرف كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب، أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات، أو تعطيهم حق المشاركة في الإدارة، ويقوم المستثمرون الأجانب بهذا النوع من الاستثمار منن خلال إيجاد فروع للشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة"(8)

ويعرف كل من Ross و Hess الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات و المعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة." (9)

إذا ومما تقدم من مفاهيم، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن قيام فرد معنوي كان أو طبيعي بإنشاء مشروعات جديدة، أو شراء مشروعات جديدة، أو شراء مشروعات قائمة مملوكة للأفراد أو للحكومة، أو المساهمة في ملكيتها في أي نشاط اقتصادي في دولة أخرى بنسبة تتراوح من 10% إلى 100% حيث يكون على أساسها إتخاذ القرارات وإدارة الشركة بغاية تحقيق الربح عن طريق الإنتاج الحقيقي وفق قوانين الدولة المضيفة.

هناك شيء يجب التنويه له فيما يخص الاستثمار الأجنبي عملية تنقل رؤوس الأموال هو أنه ليس كل عملية تحويل انتقال لرأس المال عبر الدول تعد استثمار خارجي أو دولي، فتحويل العاملين بالخارج، وهي عملية تحويل مداخيل محققة لمواطنين موجودين في دولة أخرى، فبالرغم من أنها تعد في ذاتها حركة لرأس المال، فإنها لا تعد استثمار دولي، و إنما المقصود بالاستثمار الدولي هو خروج رأس المال المملوك لاقتصاد ما سواء مملوك للأفراد والمشروعات أو للدولة، للتوظيف في اقتصاد دولة أخرى بغرض العائد، ويمكن أن نطلق على استثمارات الأفراد و المشروعات الخاصة "الاستثمار الخاص"، و على استثمارات مشروعات القطاع العام أو الدولة "الاستثمار العام أو الحكومي"، و الملاحظ في الفترة الأخيرة هو زيادة الاستثمار الخاص مقارنة بالاستثمار العام، خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة لإطلاق حرية العمل الخاص على الصعيد الدولي و زيادة تحرير الأسواق الدولية أمام رؤوس الأموال الأجنبية حيث يكون دور الدولة هنا مقتصرا على تقديم القروض و الإعانات. (10)

إن إتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر لنشاط اقتصادي في إحدى الدول، يبين إلى أن هذا النشاط بات يخضع لظروف السوق الدولية من ركود أو انتعاش، وتكون عوامل هذا السوق هي العوامل الفعالة المؤثرة على النشاط الاقتصادي المستثمر فيه وهو ما يعني أن نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الاجمالي تعد مؤشرا على الحد الادنى لخضوع الناتج المحلي لمتطلبات وعوامل السوق الدولية، بمعنى آخر، كلما استطاع رأس المال المستثمر خارجيا السيطرة على أكبر قدر من النشاط الاقتصادي في السوق الدولية، كلما كان الاقتصاد – مالك رأس المال المستثمر- له القدرة على التحكم و السيطرة على السوق الدولية لهذا النشاط وهو ما يجعل له القدرة في إعادة تخصيص الموارد الدولية من منطلق إحتياجاته ومتطلباته، وليس من منطلق متطلبات الاقتصاد المتلقي للاستثمار، إذا لدينا هنا عملية إقتصادية يتحكن فيها ثلاثة أطراف: الدولة المرسلة للاستثمار أو للرأس المال المستثمر، الدولة المضيفة له و المشروع الرأس مالي المستثمر. (11)

إن تميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل أساسا في أن توظيف رأس المال في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر تسمح لأصحاب المشروعات بالانتفاع بصفة مباشرة وحقيقية في الاقتصادات الأجنبية بالنسبة لهم بغرض كذلك السيطرة على مشروعات إقتصادية تكون إنتاجية أو خدماتية وعلى أصولها المادية ومخازن وتجهيزات وأصول في البنك وكذلك حقوق الملكية الفكرية حيث يتميز هذا النوع من الاستثمارات في الغالب بخاصية الأجل الطويل في الحيازة و الإدارة لأصول أجنبية بهدف تحقيق الأرباح المبتغاة أو السيطرة الاحتكارية و التحكم في التكنولوجيا وأهداف اقتصادية أخرى. (12)

يمكن تصنيف محددات الاستثمار الاجنبي المباشر على البلد المضيف إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية هي: محددات سياسية ومحددات اقتصادية ومحددات تتعلق بتسيير الأعمال. و ينطوي كل نوع من هذه المحددات على مجموعة من العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- المحددات السياسية:

يعد الاستقرار السياسي العامل الرئيسي الذي يحتل المركز الأول في حسابات المستثمر الأجنبي من بين العوامل السياسية، الذي له تأثير فعال في قرار الاستثمار، وهذا يفسر عدم نجاح العديد من الدول في جذب المستثمر الأجنبي، وذلك لما تعانيه من عدم استقرار ي الجانب السياسي، وأظهرت تجارب الكثير من الدول النامية ولاسيما دول أفريقيا والدول العربية بأنها على الرغم من تمتعها بموارد هائلة وتقديمها لكثير من الحوافز، لكنها أخفقت في الحصول على تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب غياب الشروط الأساسية لبيئة الاستثمار المتعلقة بالاستقرار السياسي التي تعد أكثر تأثيرا وأهمية من أية حوافز أخرى مقدمة، بل وحتى أكثر أهمية من توافر الموارد بمختلف أنواعها. فقد نجحت بلدان ذات أسواق ضيقة كسوق هونج كونج وسنغافورة في جذب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تحرير سياستيها وتقديم حوافز متواضعة. كما أن القوانين والشروط التنظيمية التي تحكم الدخول والإقامة وشروط الملكية، تعد من المحددات السياسية المهمة التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي

2- المحددات الاقتصادية:

يمكن القول بأن هناك مجموعة من المحددات الاقتصادية التي تتحدد تبعا لنوع الاستثمار الأجنبي المباشر و هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق:

- حجم السوق ودخل الفرد.
- نمو السوق.
- إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.
- تفصيلات المستهلكين في البلد المعنى.
- هيكل الأسواق.

(ب) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد:

- المواد الخام.
- اليد العاملة غير الماهرة.
- الموجودات التكنولوجية والأسماء التجارية.
- البنى التحتية.

(ج) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاية:

- تكلفة الموارد والموجودات.
- تكاليف المدخلات الآخر كتكاليف النقل والاتصالات من البلد المضيف أو إليه.
- تكاليف المنتجات الوسيطية.

- العضوية في اتفاق الإقليمي.

3- محددات تيسير بيئة الأعمال:

يتعلق هذا النوع من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة، بإجراءات تنظيم العملية الاستثمارية المتضمنة جهود التأسيس وتبسيط إجراءات الموافقة وتقديم الحوافز للمستثمرين، وتخفيض التكلفة المرتبطة بالفساد الإداري وإزالته وتحسين الكفاءة الإدارية وتوفير التسهيلات الاجتماعية المتعلقة بمستوى التعليم، فضلا عن إجراءات تشجيع الاستثمار من خلال البرامج الترويجية.

وتظهر أهمية إجراءات تنظيم العملية الاستثمارية وتيسير بيئة الأعمال من حيث كونها محددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقبال المستثمرين وإختيار البلد موقعا للاستثمار من خلال:

أ- شفافية القوانين التي تنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقرار الأحكام التشريعية لها، فعدم الوضوح يعني عدم تحديد الهدف من استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما إن استقرار الأحكام التشريعية يوفر للمستثمر الأساسي الثبات لتوقعاته.

ب- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار وإجراءات تنفيذه، من خلال وجود جهة محددة يتعاون معها المستثمر بعيدة عن التعقيدات الإدارية والفساد الإداري.

ج- إجراءات تشجيع الاستثمار يمثل عنصرا من عناصر تهيئة الأعمال، والمتعلقة بتحسين صورة البلد المضيف لدى أوساط المستثمرين من خلال تزويدهم بالمعلومات الدقيقة والواضحة والاتصال المباشر بالمستثمرين المحتملين ولاسيما المستثمرين المهمون، فضلا عن اللجوء إلى وسائل الإعلام والمشاركة في المعارض.

د- توفر البنية الأساسية البشرية حيث يلاحظ أن الدول الأكثر نجاحا في جذب الاستثمارات هي الدول التي فيها أعلى نسبة للتعليم، لضمان الحصول على أيدي عاملة كافية ومتدربة وربما منخفضة الأجور وعالية الإنتاجية بذات الوقت. فقد كانت إحدى نقاط القوة التي جذبت الاستثمار الأجنبي المباشر في كوستاريكا و ارتفاع نسبة المتعلمين التي وصلت إلى (95%)، كما نجحت سنغافورة في جذب هذه الاستثمارات لإرتفاع نسبة المتعلمين فيها التي وصلت إلى (91%).

ه- تقديم الخدمات للمستثمرين يمتد لتشمل الخدمات ما بعد الاستثمار المتعلق التسويقية والترويجية و البيعية.

المحور الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر و مكونات النمو الاقتصادي في بعض الدول المغاربية

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة في أجندة الدول المغاربية نظرا لما يمكن أن يمارسه من تجسيد مجموعة التوجهات التي تبنتها في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

سيتم تحليل مؤشرات النمو الاقتصادية في دول المغرب العربي (المغرب-تونس-الجزائر) و من ضمنها الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي ترصد الأداء الاقتصادي لهذه الدول و ذلك في محاولة لتحديد مواطن الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام.

يشكل مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مدخلا لدراسة درجة تأثير هذه الاستثمارات على معدلات النمو الاقتصاد التي حققتها الدول المغاربية خلال السنوات القليلة الماضية

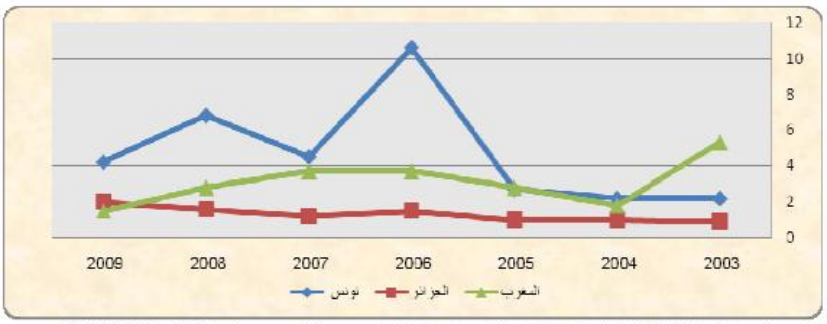

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. متوفر على الرابط: www. iaigc.com. تاريخ الاطلاع: 2010/07/24.

يبين الشكل أعلاه إنخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام في الدول المغاربية الثلاث على حد سواء خلال الفترة الممتدة بين 2003و2009 حيث تراوحت هذه النسبة بين 01% و 05% و لم تتعد حاجز الـــ 05% إلا مرة واحدة أين بلغت 10.6% في تونس سنة 2006 وهو ما يقلل من الأثر الذي تمارسه تدفقات الاستثمار الأجنبي على المؤشرات الكلية لاقتصاديات الدول المغاربية و يصعب عملية المقارنة بينها خصوصا في ظل عدم ثبات العوامل الأخرى وتأتي على رأسها الاضطرابات التي يعيشها الاقتصاد العالمي مؤخرا و اثر ذلك على الحالة العادية السائدة في هذه الدول.

ثانيا: تحليل تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للدول المغاربية المعنية:

لقد حققت الدول المغاربية معدلات نمو متباينة تناوبت بين الانخفاض و الإرتفاع تفاعلا مع الأحداث والظروف والمراحل التي مر بها العالم، بما في ذلك الأزمة العالمية، واضطرابات الأسواق العالمية إضافة إلى الظروف المناخية التي تعيشها منطقة المغرب العربي في السنوات القليلة الماضية. عموما، يهدف تناول مؤشر نمو الناتج الداخلي الخام إلى رصد انعكاسات تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل الأزمة العالمية على معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال نفس الفترة. وفي بادئ الأمر، سيتم استعراض معدلات نمو الناتج الداخلي الخام من خلال الشكل الأتي:

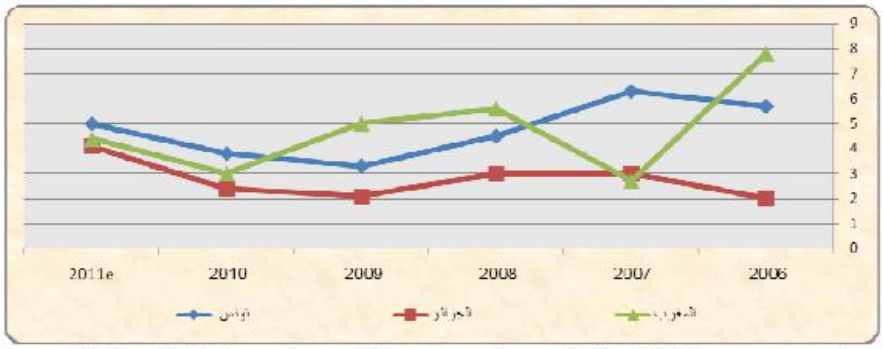

Source: Bénédict de Saint-Laurent, **Impact de la crise sur les pays MED**, ANIMA Investment network,17 Novembre 2010, p 03.

فبالنسبة للاقتصاد التونسي مثلا، و بعد 10 سنوات من النمو المتواصل والذي وصل معدله في المتوسط إلى 05% شهد تباطؤا خلال سنة 2008 ليسجل معدل نمو بلغ 4.6%. وترجع أسباب هذا التباطؤ إلى ظروف منها المتعلقة بالظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، و منها ما هو متعلق ببنية القطاعات المنتجة للناتج الداخلي الخام التونسي، و التي يأتي على رأسها الزراعة التي حققت معدل نمو سالب بلغ 0.7%سنة 2008 بعد أن سجلت معدل نمو موجب سنة 2007[13]بلغ 3.3%، و ترجع أسباب هذه النتائج السالبة إلى تراجع إنتاج الحبوب نظرا لفترة الجفاف التي مرت بها تونس.

ومن الأسباب الأخرى المتعلقة بالتباطؤ الذي أصاب الاقتصاد التونسي تقلص إنتاج المحروقات لأسباب تقنية أما السبب الجوهري فيكمن في تباطؤ الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير خلال السداسي الثاني من سنة 2008 وهو ما جعل معدل نمو قطاع الصناعات السلعية ينخفض من 6.8%المحققة سنة 2007إلى 4.2% سنة 2008. إضافة إلى الشلل الذي أصاب الصناعات الأخرى و التي تراجع معدل نموها بشكل كلي من8.7% إلى 0.3% سنة 2008. إلا أن الاقتصاد التونسي تمكن من تعويض العجز الذي أصاب القطاعين الأول و الثاني بالإعتماد على القطاع الثالث أين حققت الخدمات الإنتاجية نموا بلغ 8.0%سنة 2008 بعدما سجل7.5% سنة 2007 و بذلك شكّل الإستهلاك العائلي محركا للنمو الاقتصادي إضافة إلى المحرك التقليدي ألا وهو الصناعات التصديرية التي تأثرت بالموازاة مع ضعف نمو الاستثمارات المحلية الخاصة و توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قطاعات أخرى، على غرار قطاع السياحة وخصوصا قطاع الطاقة الذي استحوذ على 56.9%من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2008.وبذلك ساهم غياب الاستثمارات اللازمة لدعم نمو القطاع الصناعي لتجاوز الأزمةالعالمية في تباطؤ النمو الاقتصادي مع العلم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام لتونس بلغت سنة 2006 نسبة 10.6% فيما بلغت سنة 2008 نسبة6.8%[14]. وإستمر تأثر الاقتصاد التونسي بالأزمة العالمية كنتيجة حتمية لإرتباطه بمنطقة اليورو إلى سنة2009 حيث حقق معدل نمو اقتصادي وصل إلى 3.3% فيما استعاد دينامكيته سنة 2010 نتيجة التعافي السريع للاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة العالمية ليسجل نموا قُدر بـــ 3.8%. و يتوقع البنك الدولي تحقيق الاقتصاد التونسي لنمو اقتصادي سيصل إلى 5.0%سنة 2011[15].

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ورغم إرتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى أرقام قياسية تجاوزت حاجز المائة دولار، إلا أنها لم تحقق نمو اقتصادي كبير، حيث بلغ النمو الاقتصادي المسجل سنة 2008معدل 3.0% نتيجة لانخفاض القيمة المضافة الناجمة عن المحروقات، والتي تراوحت بين2.5% و 0.2% بين سنتي 2006و2008 رغم تزايدها سنة 2009 إلى 1.6%، في حين حقق معدلات نمو جيدة خارج قطاع المحروقات وصلت أقصاها سنة 2009 أين بلغت 6.6% مدعومة بالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته القطاعات الاقتصادية الأخرى،حيث حقق القطاع الفلاحي قيمة مضافة وصلت إلى 5.0% سنة 2007 كما حقق القطاع الصناعي قيم مضافة مقبولة وصلت سنة 2008 إلى 3.4% نتيجة للدعم الذي مارسته الاستثمارات المستقطبة إلى القطاع على غرارمشروع مبادلة ودوبال الإماراتيتين لإنتاج الألمنيوم، توتال الفرنسية للبتروكيمياويات، أساك المصرية لإنتاج الاسمنت،مشروع سافولا السعودية لإنتاج السكر وحديد عز المصرية لإنتاج الحديد والصلب و، حصلت الطفرة الاقتصادية فيقطاع الأشغال العمومية المدعوم بالاستثمارات العمومية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه في الفترة الممتدة بين 2006 و 2009 و التي شكلت 28%من الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003و 2009 إضافة إلى قطاع الخدمات الذي شهد معدل نمو في قيمته المضافة ارتفعت من 6.0% سنة 2005 إلى7.5% سنة 2008 قادها دخول شركتي أوراسكوم المصرية و الوطنية الكويتية إلى سوق الاتصالات الجزائر بتوكيلين تجاوزت قيمتهما 1079مليون أورو إلا أن الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل انخفاض عائدات القطاع يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خارج المحروقات رغم الاستثمارات الأ جنبية المباشرة التي توجهت إلى قطاع الطاقة 1600 (مليون أورو سنة 2006) ليصل معدل النمو المحقق سنة 2009 إلى 2.1%. وشهد الاقتصاد المغربي سنة 2007 تحقيق نمو اقتصاي قدر بـــ 2.7% وهو معدل متواضع جدا مقارنة مع معدل 7.8% المسجل سنة 2006. و رغم ذلك، فإن القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية حافظت إجمالا على وتيرتها التي

تقدر بـــ 5% في حين سجل نمو القطاع الأولي تراجعا بنسبة 19.4% نتيجة ضعف إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2006-2007 حيث لم يتعد 20.4 مليون قنطار.[16]

وقد سجلت نتائج القطاعات غير الفلاحية في محيط دولي اتسم بديناميكية الاقتصاد العالمي بالرغم من تذبذب نشاط الأسواق المالية التي خلفتها الأزمة العالمية من جهة، و إستمرار إرتفاع أسعار المواد الغذائية والبترول من جهةأخرى. حيث عززت وتيرة نموها نتيجة لاستعادة قطاعي الطاقة والمعادن لنشاطهما وإستمرار ديناميكية قطاعي الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية، إضافة إلى بعض القطاعات الخدمية كالإتصالات و السياحية واستفادت هذه القطاعات من التدفقات المهمة لرؤوس الأموال الخارجية التي استقطبها الاقتصاد المغربي، خصوصا الاستثمارات الأ جنبية المباشرة الواردة التي بلغت أقصاها سنة 2007 لتبلغ 1988مليون أورو، تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 4785 (مليون أورو) و مداخيل السياحة 5133 (مليون أورو)، مما جعل التكوين الإجمالي لرأسالمال الثابت يعرف إرتفاعا بأكثر من 1740مليون أورو خلال سنة 2007 وأصبح يمثل 31.2%من الناتج الداخلي الخام.[17]

وحافظ قطاع الصناعات التحويلية ذات الملكية الأجنبية على الوتيرة التصاعدية التي ميزت نموه خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بالنسبة للصناعات المعدنية (الفوسفات ومشتقاته)، الميكانيكية والكهربائية والالكترونية (تركيب السيارات، مناولة محركات الطائرات).

وتميز قطاع الخدمات بتوسع النشاط السياحي، حيث وصل عدد السياح الأجانب إلى 7.5مليون سنة 2007عوض 6.4 مليون سنة 2006 محققا بذلك إرتفاع في مداخيل السياحة الدولية بـــ13% .

وبسبب الظروف المناخية غير الملائمة، سجل القطاع الفلاحي تراجعا فاقت نسبته 75% مقارنة بسنة 2006 ليسجل إنتاجا من الحبوب لم يتعد 20.4 مليون قنطار مما تسبب إلى - جانب إرتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية - في أثر سلبي على الميزان التجاري بسبب إرتفاع حجم واردات الحبوب إضافة إلى انخفاض معدل نمو صادرات الخدمات لتسجل 12%سنة 2007 بعد نمو هائل سنة 2006 قادته مداخيل السياحة لتسجل معدل نمو بلغ 28.2% ولهذا تعمقت المساهمة السالبة للتجارة الخارجية لتصل إلى 3.8 نقطة من النمو الاقتصادي لتضعف المساهمة الهامة للطلب الداخلي في النمو التي ناهزت 06 نقاط.[18]

وفي سنة 2008، عرف الاقتصاد المغربي انتعاشا نجم عن الاستفادة من إرتفاع حجم صادرات الفوسفات ونمو الصناعات التحويلية بمعدل 3.7% و ديناميكية قطاع الأشغال العمومية الذي نما بمعدل 9.8% و المرتبط بالطلب الداخلي أكثر من الظروف غير الملائمة التي يمربها قطاع العقار على مستوى الدولي. كما إستفاد من نمو عائدات قطاع السياحة من خلال زيادة عدد السياح الأجانب والذي وصل إلى 08مليون عوض 7.5مليون سنة 2007.

فيما تجسدت الانتعاشة الفعلية في النمو الذي حققه القطاع الفلاحي نتيجة إرتفاع إنتاج الحبوب إلى 50مليون قنطار. من جهته سجل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت نموا يقدر بـــ 9.5% ليساهم الاستثمار الإجمالي بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــ 5.1 نقطة من النمو الاقتصادي لسنة 2008 .

ومن خلال التحليل الذي تناول قطاعات الارتكاز التي إستند عليها الاقتصاد المغربي في دعم مكاسبه الاقتصادية المحققة، والتي من بينها قطاع الخدمات الذي يعتبرالقطاع الأول من حيث إستقطاب تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر ومساهم رئيسي في خلق قيم مضافة ناجمة أساسا من قطاع السياحة، إضافة إلى التدفقات الخارجية والتي يأتي فيم قدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصر أساسي في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وبذلك يمكن ملاحظة دور هذه القطاعات

في تقليل أثر تراجع وتيرة نمو القطاع الفلاحي متأثرا بالظروف المناخية الاستثنائية التي يمر بها المغرب إضافة إلى تبعات الأزمة العالمية على مستويات أسعار البترول و المواد الغذائية من جهة، و تأثر الشركاء الاقتصاديين على غرار منطقة الأورو و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، مما نجم عنه تقلص الصادرات الصناعية و إرتفاع فاتورة الواردات الطاقوية والغذائية.

ثالثا: الناتج الداخلي الخام الفردي لبعض الدول المغاربية.

حققت الدول المغاربية معدلات نمو إيجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام إمتدت على مدى 08 سنوات إلى غاية سنة 2008 ليصل نصيب الفرد التونسي من الناتج الداخلي الخام سنة 2008إلى 2808 أورو، ووصل نصيب الفردالمغربي سنة 2008 إلى 1867أورو ليرتفع إلى 2153 أورو سنة 2009 فيما حققت الجزائر اكبرمعدل نمو (24.8% في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام) ليصل إلى 3487 أورو. الجدول الموالي يوضح تطورنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لبعض الدول المغاربية في الفترة الممتدة بين 2001 و 2008:

تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لبعض الدول المغاربية في الفترة الممتدة بين 2001 و 2008

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تونس	1470	1678	1801	2017	2057.5	2182	2473	2808
الجزائر	1257	1284	1511	1870	2222	2484	2794	3487
المغرب	918	969	1174	1321	1359	1475	1661	1867

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سابق، ص 19.

ويرجع التطور الذي حققته الجزائر أساسا إلى العائدات البترولية، والتي تشكل مصدر مهم للدخل، فيما استفادت المغرب من عائدات قطاعي السياحة والصناعة اللذين يشهدان ثورة تنموية و إدرار عالي للعائدات، كما استفادت تونس من عائدات قطاع السياحة كونه القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد التونسي والذي يولى إهتماما خاصا من حيث الجهود التنموية، اضافة إلى قطاع الصناعات الموجهة للتصدير الذي تقوده الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعا: نسبة ميزان الحسابات الجارية من الناتج الداخلي الخام.

شهدت الموازين الجارية للدول المغاربية المعنية عجزا كبيرا خلال السنوات الماضية، نتيجة اختلال سيرورة التجارة العالمية من حيث القيمة والحجم، حيث شكلت التبعات السلبية للأزمة العالمية ضغطا إضافيا على موازين الحسابات الجارية باستثناء الجزائر (من الدول المصدرة للبترول)، حيث أشار تقرير البنك الدولي الصادر في جانفي 2011 أن الجزائر من الدول القليلة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي ساهم ميزان حساباتها الجارية بنسبة إيجابية في الناتج الداخلي الخام.

	2007	2008	2009	2010	f2011	f2012
تونس	2.6 -	3.7 -	2.8 -	4.8 -	4.1 -	3.0 -
الجزائر	22.5	20.2	0.0	4.6	6.2	3.4
المغرب	0.3 -	6.4 -	5.1 -	3.2 -	2.9 -	1.4 -

Source: World Bank, **global economic prospects: navigating strong currents,** Op. Cit, p 104.

استفادت الجزائر من إرتفاع مداخيل البترول رغم انخفاض نسبة ميزان الحسابات الجارية إلى الناتج الداخلي الخام الذي شارف على الصفر بحلول سنة 2009 ويتوقع البنك الدولي أن تستمر هذه المساهمة الإيجابية إلى غاية سنة 2012 أين ستبلغ 3.4% وعلى العكس من ذلك،عجزت كل من تونس والمغرب على الحفاظ على نسبة مساهمة إيجابية لميزان

الحسابات الجارية في الناتج الداخلي الخام لتستمر النسبة السلبية حسب توقعات البنك الدولي إلى غاية سنة 2012 لتصل إلى 3.0 و 1.4 في المغرب و تونس على التوالي.

خامسا: الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام في الدول المغاربية:

يكشف التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الأهمية النسبية للقطاعات المنشئة للدخل على مستوى الاقتصاديات المغاربية، مما سيسمح بتوجيه أكثر للخطط والبرامج التنموية للدول من خلال التركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية، وإعادة هيكلة القطاعات ذات المساهمة المنخفضة في الدخل من خلال إعتماد آليات جديدة لتسييرهذه القطاعات على غرار إعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تنموية في القطاعات ذات العجز المالي أو التقني.

	تونس	الجزائر	المغرب
قطاع الإنتاج السلعي:	**13686.6**	**77484.4**	**22891.5**
الفلاحة	2810.6	7941.1	7944.7
الصناعات الاستخراجية	3653.2	54932	1176.6
الصناعات التحويلية	5180.9	4638.3	8378.7
باقي قطاعات الإنتاج	2041.9	9973	5391.5
قطاع الخدمات:	**14017.7**	**36742.5**	**31617.1**
الخدمات الإنتاجية	8584.4	22408.5	12681.6
الخدمات الاجتماعية	5433.3	14334	18935.5
صافي الضرائب غير المباشر	**2292.2**	**6553.2**	**6302.8**
الناتج الداخلي الخام	**29996.5**	**120780.1**	**60811.4**

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، مرجع سابق، ص 267.

يصف هذا الجدول التباينات التي يتصف بها التوزيع القطاعي المكون للناتج الداخلي الخام للدول المغاربية. ويمكن تحليل هذه التباينات من خلال الملاحظات الآتية:

-تمثل الفلاحة أحد القطاعات الثانوية من حيث الإيرادات أو الناتج في الاقتصاد التونسي، وهو ما يعكس الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع في ظل التوجه الكلي للسياسات الاقتصادية نحو الصناعة والخدمات حيث تتخذ السلطات الاقتصادية التونسية شعار إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل الصناعة بالدرجة الأولى، وذلك لدعم الصادرات الصناعية. ومن العوامل التي تدخل في تدني نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج تبرز الأزمة العالمية و تقلص الأنشطة التصديرية للمنتجات الزراعية نحو الاتحاد الأوربي بصفته الشريك الاقتصادي الأول لتونس، إضافة إلى نظام الحصص المفروض على الصادرات التونسية المتوجهة إلى الاتحاد الأوربي، وهو ما يحد من القدرة على خلققيم مضافة كبيرة. وفي المغرب وفي إطار تحسين مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في النمو الاقتصادي ومواجهة المنافسة الأجنبية تم سنة 2005[19] تبني سياسة التنمية القروية والتي تهدف إلى ترشيد السياسة الفلاحية وتحسين تنافسية القطاع الفلاحي وخلق مصادر مستدامة للدخل وحماية الثروة الغابية وكذا تنمية السياحة القروية.[20] وقد أفرز تبني هذه السياسة بالإضافة إلى انجلاء موجة الجفاف التي أصابت منطقة شمال إفريقيا عموما مع تسجيل زيادة معدلات هطول الأمطار خلال 2006 في المغرب مما أدى إلى تحقيق نمو في الناتج الفلاحي وصل إلى 30% مقارنة بسنة 2005 لتصل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلى 15% .

وفي الجزائر، أطلقت الحكومة الجزائرية العديد من البرامج لتنمية القطاع الفلاحي على غرار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرامج الدعم الفلاحي وعمليات مسح الديون التي شملت الفلاحين، مما جعل الإنتاج الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا وصل سنة 2007إلى 5.9% في مقابل 4.9% المتحققة سنة 2006 والتي شهدت مساهمة الناتج الفلاحي بنسبة 7.6% في الناتج الداخلي الخام. ورغم الأغلفة المالية الضخمة المرصودة للقطاع الفلاحي فانه لا يزال من جهة

يساهم بنسب تعتبر ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن جهة أخرى يحتاج القطاع الفلاحي في الجزائر إلى المزيد من التطور التقني من حيث إستعمال الأسمدة والآلات والتقنيات الحديثة لضمان تعظيم الكفاءة الحدية للأرض ورأس المال والاستفادة من ذلك في زيادة الإنتاج الفلاحي. وهنا تبرز إشكالية غياب الاستثمار الأجنبي المباشر عن القطاعات الفلاحية في الاقتصاديات المغاربية عموما إلا في حالات قليلة أين تتوجه المشاريع الاستثمارية إلى المنتجات الزراعية المصنعة.

- تعتبر المغرب من أفضل الدول المغاربية من حيث القدرة على خلق القيمة بالإعتماد على الصناعات التحويلية، ويرجع سبب ذلك إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها خلال السنوات القليلة الماضية وبدأت تعطي ثمارها إبتداءاً من سنة 2008.و يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة على مدار الفترة الممتدة بين 2005 و2008 حيث وصل نصيبه من المشاريع الاستثمارية الواردة إلى المغرب سنة 2005 إلى 23.4% و يأتي على رأس الاستثمارات الناجحة التي استقطبها المغرب في القطاع الصناعي مشروع شركة رونو لصناعة السيارات. وأنتجت صناعة السيارات 1.94مليار أورو خلال سنة 2008 بزيادة قدرت بـــ 9.3%مقارنة بسنة 2007. و رغم توفر الجزائر على موارد أولية غزيرة ومتنوعة على غرار البترول و الحديد إلا أن الصناعة التحويلية لا تساهم في الناتج الجزائري سوى بنسبة 06% أي ما يعادل 515.2مليون أورو. وهو ما يجب إيلاءها لمزيد من الإهتمام من خلال تطوير القطاع الصناعي ببعث مخططات شاملة، وتطوير القدرة الاستيعابية للقطاع لتقبل المزيد من المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة المحلية والأجنبية خاصة ما كان منها في الصناعات التحويلية المرتبطة بالبترول.

وفي تونس، ساهم القطاع الصناعي سنة 2006 بأكثر من 60%من الإنتاج الصناعي، و وصلت حصته من الناتج الداخلي الخام إلى 20% مستخلصة من صناعات النسيج والمنتجات الغذائية. وفي سنة ،2008 إنخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج التونسي قليلا لتمثل نسبة 18% نظرا لأن القطاع الصناعي يعيش وضعية حرجة بسبب تبعات الأزمة العالمية على الشركاء التجاريين لتونس، والمتمثلين أساسا في دول الاتحاد الأوربي .وشهد القطاع الصناعي نموا بنسبة 4.5 %في سنة 2008 من حيث القيمة المضافة مقابل % 6.8 سنة 2007 رغم أن هذا النمو لم يعمرطويلا حيث سجل القطاع الصناعي تراجعا في سنة 2009 بنسبة % 5.9 و ذلك نتيجة تراجع نسق نمو إنتاج قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة % 8.9 ، وتراجع إنتاج قطاع صناعات النسيج والملابس بنسبة % 15.2 حيث سجلت صادرات هذا القطاع انخفاضا ملحوظا قدر ب % 11.6 سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 . للإشارة، فان القطاع الصناعي يعتمد على استثمارات أجنبية مباشرة مستقطبة سنة 2009 لإعادة تدوير عجلة الإنتاج الصناعي من خلال استثمارات في قطاع النسيج و الكوابل وصلت قيمتها الإجمالية إلى 173مليون أورو في تجسيد فعلي للغايات المرجوة من إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الصناعي والأهمية الاقتصادية والمالية التي يحتلها القطاع الصناعي التحويلي.

المحور الثالث: الإستراتيجية البديلة و التحديات المتعلقة باقتصاديات بعض دول المغرب العربي:

أولا: الإستراتيجية البديلة لإقتصاديات دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)

إن الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة لازلت غير كافية وغير محفزة لأســـباب عديدة، حيث لازلت تنظر إلى الكيان الجديد ؛ إتحاد المغرب العربي، أنـــه مشـــروع لا يستجيب لطموحاتها ومصالحها وقد ينقص من نفوذها.

إن مختلف تجارب التكتلات الجهوية و الإقليمية عبر العالم تؤكد أن توفر الإرادة السياسية يعتبر الشرط الضروري والحاسم، والإتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك، حيث أن تقارب أنظمة الحكم القائمة فيه على أسس الديمقراطية ووعيهـــا بالمصـــير المشترك، مكن هذه البلدان من تجاوز القضايا الخلافية فيما بينهـــا، خاصـــة العرقيـــة واللغوية

وتمكنت الدول الأوروبية بفضل الحوار واللقـــاءات الجادة والمستمرة طوال ما يقرب من 40 سنة من تحقيق الوحدة الأوروبية.

بينما لم تتمكن بلدان إتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانها رغم تطـــابق هويـــة شعوبها، و لم تتمكن هذه البلدان من تجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية والتي ينبغي حلها أولا ولا يمكن القفز من فوقها.

وفي اعتقادنا أن المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية يمكن حلهـــا باللجوء إلى الحوار المباشر والبناء بين هذه الدول، ولا بد أن تقـــدم التنـــازلات مـــن جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياســـية، وعندها تصبح الظروف مهيئة وملائمة لاستكمال بناء الجوانب الاقتصادية للإتحاد والشروع في إنجاز اللبنات التالية:

رفع القيود على تنقل الأفراد.

1- نشر وتبادل المعلومات التجارية والمالية فيما بين أقطار الإتحاد وذلك لإتاحة فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين المتعاملين المغاربيين.

2- إيجاد نظام للتحويل المباشر فيما بين العملات المغاربية، مما سيؤدي إلـــى تسهيل حرية تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

3- تنسيق و توحيد النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية وفقا لمراحل تراعى فيها مصالح كل بلد عضو في الإتحاد.

و تليها لاحقا خطوات ومراحل أرقى في إطار تجسيد مشروع إتحاد المغرب العربي.

ثانيا: التحديات الإقتصادية التي تواجه الدول المغاربية:

1- على المستوى الداخلي

تخصص البلدان المغاربية في إنتاج سلع لا تجد لها سوق استهلاكية محلية واعدة، كما أنها تحقق عجز في سلع أساسية من المفروض أن تحقق في إنتاجها فوائض تجارية، مثال ذلك : المنتجات الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى أنها تتخصص في جوانب تعرف أقل تنافسية في الأسواق الخارجية، بما يتلاءم و قسمة العمل الدولية التي جاءت بها العولمة، من خلال التخصص في تلك الصناعات التي لا تتطلب تكنولوجيا كبيرة، و توظف يد عاملة أكبر (كثافة عمالية)، مثال ذلك : الصناعات البتر وكيماوية، النسيج، الألبسة، المنتجات الزراعية، السياحة...

تزايد مستويات البطالة في المنطقة المغاربية، و ضعف المستوى التأهيلي للموارد البشرية و تكوينها، و ضعف مستوياتها التعليمية، و هذا من شأنه أن يؤثر سلبا على تدني مستوى الإنتاجية و عدم المقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

تعرف الاقتصاديات المغاربية اختلافات هيكلية كبيرة في موازين مدفوعاتها الخارجية و موازين تجارتها الخارجية، و حتى في موازناتها الحكومية غالبا ما تحقق عجزا دائم و مستمر (اختلال التركيبة الهيكلية السلعية لصادرات و واردات هذه البلدان)، إذ نجدها تركز صادراتها على إنتاج و تصدير بعض الخامات (البترول و الغاز الطبيعي و بعض الموارد المنجمية) و تستورد تقريبا كل أنواع السلع و الخدمات و التكنولوجي.

تصاعد حدة المديونية الخارجية للمنطقة و خدمات الديون الخارجية، مما أثرى سلبا على وثائر التنمية الاقتصادية في المنطقة، نتيجة ضعف مقدرتها الادخارية من جهة و متطلبات تمويل تنميتها من جهة أخرى.

تمر اقتصاديات هذه البلدان بفترات انتقالية، و هي بصدد تطبيق برامج إصلاح لاقتصادياتها في العمق، من خلال خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية و تطبيق نظام السوق الليبرالي و المؤسسات المالية (WTO) خاصة و أن هذه البلدان تلتزم بمبادئ منظمة التجارة العالمية و النقدية الدولية.

تعاني المؤسسات الاقتصادية في المنطقة من صعوبة ترشيد أنظمة و استقرار أسعار تكاليف الإنتاج، ذلك أن هذا مرتبط بتقلبات أسعار المواد الأولية و أسعار الصرف في الأسواق الدولية.

2- على المستوى الخارجي:

تواجه دول المغرب العربي العديد من التحديات الاقتصادية على المستوى الخارجي:

ارتباط و تبعية الأسواق المغاربية ارتباطا وثيقا بأسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة، و خاصة البلدان الاستعمارية الأوروبية السابقة تصديرا و استيرادا ، و كذا تبعية تقنية و مالية.

اختلال جغرافي لتجارتها الخارجية، إذ تظهر المكانة الكبيرة للاتحاد الأوروبي و سيطرته على المنطقة المغاربية تجاريا، إذ يمتص في المتوسط حوالي 60 % من صادراتها السلعية و يزودها بحوالي 70 % في المتوسط من مشتريات المنطقة.

ضعف أداء و إمكانيات المنطقة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي يعول عليها الكثير في توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، أين تنافسها في ذلك مناطق أخرى في العالم، كالمنطقة الآسيوية و الصين خصوصا، و منطقة أوروبا الوسطى و الشرقية و منطقة أمريكا اللاتينية فهي بذلك لا تحظى إلا بجانب ضئيل جدا من هذه الاستثمارات.

صعوبة إيجاد أسواق جهوية و دولية لامتصاص السلع المغاربية، خاصة الصناعية منها، و ذلك للتراجع الذي يعرفه الاقتصاد العالمي، بتراجع مستويات النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة و حتى لدى البلدان النامية الأخرى، و إلى تزايد حدة السياسات الحمائية المفروضة من طرف هذه البلدان على السلع القادمة من البلدان المغاربية.

إن التوسع الذي يعرفه الاتحاد الأوروبي حاليا نحو بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية و التوجه في الأمد البعيد إلى تشكيل أوروبا القارية، أصبح يهدد الكثير من السلع المغاربية التي كانت تصدرها هذه البلدان نحو أوروبا خاصة المنتجات الزراعية و بعض السلع الصناعية.

المراجع و المصادر

[1]- مروان شموط وكنجو عود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و توريدات، الاهرة، مصر، سنة 2008، ص 6.

[2]- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مبادئ الاقتصاد السياسي-الجزء الأول-، دار الجامعة الجديدة، سنة 2009، ص225.

[3]- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار – دار المستقبل للنشر و التوزيع- عمان، الاردن، سنة 2009، ص13.

[4]- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، سنة 2005، ص 15.

[5]-نشأت علي عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2012، ص 197.

[6]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخاصات المركزة، إصدار 99/1 الكويت، ص2.

[7]- إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم، المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، دراسة قياسية مقارنة مع تركيا و الصين (1992-2007) رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2011، ص25.

[8]-ناصر عثمان محمد عثمان، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، سنة 2009، ص20.

[9]- إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص26.

[10]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، سنة 2004، ص169.

[11]-نشأت علي عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[12]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي"العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[13]Ambassade de France en Tunisie-mission économique, Situation économique et financière de la Tunisie, 2009, p01.

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات. متوفر على الرابط: www.iaigc.com

[15]Bénédict de Saint-Laurent, Impact de la crise sur les pays MED, ANIMA Investment network,17 Novembre 2010،p 03.

[16] المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة،2008.المغرب،ص .14

[17] نفس المرجع السابق،ص15

[18] نفس المرجع،ص17

[19] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،مكتب شمال أفريقيا،الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: تحليل للحالة الاقتصادية في عام 2006 الإجتماع الثاني والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية،الرباط،المغرب، 29-26جانفي،2007ص06

[20] وزارةالمالية و الخوصصة، مشروع قانون المالية لسنة 2006 التقرير الاقتصادي والمالي، المغرب، أكتوبر، 2005ص .70